

لائحة لبنان حرزان

الانتخابات النيابية 2018 | دائرة بيروت الثانية



خليل
برمانا

زينة
منذر

محمود
كريدية

عصام
برغوت

نديم
قسطه

فؤاد
مخزومي

يوسف
محمد بيضون

رنا
الشميطي

سعد الدين
حسن خالد

معروف
عيتاني

المقعد الأرثوذكسي

المقعد الدرزي

المقعد السنّي

المقعد السنّي

المقعد الإنجلي

المقعد السنّي

المقعد الشعبي

المقعد السنّي

المقعد السنّي

المقعد السنّي

بيروت قلب لبنان

في مكافحة الفساد لتحسين حياة اللبنانيين



الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزانا

التحديات الأساسية

يستشري الفساد في لبنان ويعطل أي جهد جدي لتحسين حياة اللبنانيين وتشير دراسات عالمية ومنها دراسة مؤسسة Transparency International إلى أن لبنان هو البلد العربي الأكثر تأدياً من تفشي الفساد فيه وخاصة على أيدي المجموعة السياسية الحاكمة. يتجلى هذا الفساد في ميادين أساسية ثلاث :

- عقود الشراء مع الشركات الخاصة حيث تستفيد الشركات بدفع الرشاوى لقاء حصولها على العقود بشروط تفرضاها هي. ويكون الدفع اما الى المسؤولين الحكوميين أو الإداريين أو الأحزاب السياسية. ينتج عن ذلك:
 - خدمات ذات جودة متدنية وبتكلفة عالية مما يزيد من حياة المواطن اللبناني عسراً.
 - تضخم في ارقام العقود لتغطية فارق المبالغ المختلطة. لذلك تقع المالية العامة في عجز دائم ونتيجة ذلك ومن أجل تقليل العجز تلجأ الحكومة الى ضرائب جديدة تعكس بدورها تخفيضاً لمستوى معيشة الشعب اللبناني المتدني اساساً.
- خدمات القطاع العام : الرشاوى والمدفوعات غير الشرعية متداولة بشكل شائع وقد اظهرت الدراسات أن:
 - شركتين من أصل كل عشر شركات تتوقعان دفع المال او تقديم الهدايا كي تسهل أمورهما. هذا الجو العام يحبط المستثمرين المحليين والأجانب لشدة ما يرتب على أعمالهم من تكلفة باهظة فيحجمون عن الإستثمار في لبنان مما يؤدي إلى تناقص في فرص العمل المتاحة أمام اللبنانيين وخصوصاً فرص العمل للاجيال الصاعدة.
 - مواطن من كل ٣ مواطنين يفيد بأنه يضطر إلى دفع رشوة من أجل معاملة رسمية. لهذا الواقع أثر سلبي على مدخوله الذي هو متواضع في الأصل، كما يزرع فيه إحساساً بالكبت والمرارة.

○ الهيئات الرسمية المفترض أن تلعب دوراً ناظماً وضابطاً للأمور:

- إشاعات كثيرة عن الرشوة وعن خضوع الجسم القضائي لتدخلات السياسيين تؤدي إلى فقدان الثقة لدى الشركات، وتالياً إلى الاحجام عن الإستثمار إذ تخشى ألا تكون استثماراتها محمية بموجب القوانين. إضافة إلى ذلك تدفع هذه الشائعات المواطنين اللبنانيين إلى الإرتياب من القضاء وإلى اعتماد الزبائنية السياسية لحل مشكلاتهم. يقاوضون اصواتهم الإنتخابية مقابل الحصول على "حماية سياسية" لحقوقهم، وهذا ما يتناقض كلياً مع مفهوم الديمقراطية بمعناها الصحيح.

- إدارة الضرائب: بناء على دراسة "منتدى عالم الإقتصاد" (Economic World Forum) المتعلقة بمراتب التنافس العالمي للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، تبين أن الرشاوى والدفعات "غير النظامية" يجري تداولها على نطاق واسع في لبنان في اللقاءات مع كبار المسؤولين عن الضرائب. وهذا ما يؤدي إلى حرمان الحكومة من مداخيلها الشرعية وإرتفاع الدين العام الذي بلغ سقفاً لا يطاق، مهدداً مصير الشعب اللبناني بمزيد من الأخطار وإقتصاد لبنان في صميم سلامته.

لدى وصول اعضاء لائحة لبنان حرزانا الى الندوة البرلمانية سيبدرون الى:

- ✓ السعي لجعل الحكومة تطبق على عقودها ومشترياتها العامة أرقى المقاييس المعتمدة لتحقيق الشفافية، بما يشمل الضمانات والأخلاقيات المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي الذي طالما وقف الى جانب لبنان منذ مدة طويلة ولا ريب انه سيساعده في التوصل إلى تطبيق تلك المعايير.
- ✓ إطلاق أسلوب عمل يجعل الخدمة العامة على مسافة آمنة من التواصل بين طالب الخدمة وموظف الدولة. فقد تبين أن الإحتكاك الدائم والمباشر وغير المباشر بين المسؤولين الرسميين وسائر المواطنين من شأنه ان يولّد ويشجّع حصول معاملات غير شرعية. وأحد أهم الأساليب لتجنب ذلك يرتكز بشكل أساسي على الحكومة الإلكترونية إذ تقلل من احتمال حصول معاملات غير شرعية. لقد أثبت هذا الأسلوب فعاليته في دول كثيرة حول العالم. ودولة تشيلي تعد مثالاً في غاية الأهمية إذ اكتسبت سمعة عالمية من النتائج الممتازة التي حققتها في هذا المضمار.
- ✓ الإنخراط بفاعلية كبرى في عملية تحديث القوانين التي تسمح لوسائل الإعلام بإمكانية التحقق وحرية النشر حيال أية قضية مثبته تدل على الفساد، وذلك من دون تعرض الإعلاميين المعنيين لأي تهجم أو للملاحقة القانونية كما سبق أن حصل مراراً، وبالتوازي يجب تحديث القوانين بحيث يمكن مساءلة ومحاسبة جميع المسؤولين الحكوميين بموجب نفس القوانين التي يخضع لمفاعيلها جميع المواطنين، فلا محاكم خاصة لأهل السلطة خارج الأطر التي تطبق على كل مواطن. الجميع سواسية أمام القانون.

لمكافحة التلوث وإدارة كفاءة للنفايات لضمان حياة سليمة للبنانيين



التحديات الأساسية

الطول المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزان

لدى وصول اعضاء لائحة لبنان حرزان الى الندوة البرلمانية ، سيأخذون على عاتقهم التوصل الى حلول جذرية تكفل للمواطن البيروتي واللبناني العيش في بيئة لا تنتشر فيها الامراض والأوبئة جراء تلوث الهواء وانتشار أكوارم النفايات غير المعالجة.

وسوف تستفيد اللائحة من خبرة مؤسسة مخزومي الطويلة في هذا المجال لاقتراح حلول عملية وفاعلة.

✓ أولاً: الحلول المقترحة للتخفيف من تلوث الهواء:

سيضع اعضاء اللائحة على سلم أولوياتهم التقليل من مشكلة تلوث هواء بيروت والمدن الكبرى من خلال اقتراحات من شأنها أن تنظم النقل العام بحيث يتم التخفيف من الاستخدام لوسائل النقل الشخصية، اما فيما يتعلق بالسيارات الشخصية، فانهم سوف يدفعون باتجاه التحفيز على استعمال السيارات التي تعمل على طاقات صديقة للبيئة.

كما سيتم العمل على وضع مشروع قانون يلزم بضرورة استخدام الوقود ذات الجودة العالية (كالمازوت الاخضر مثلا) والتي تعتبر أضرارها أقل من الوقود ذات الجودة المتدنية.

اضف الى ذلك، ان اعضاء اللائحة سيعملون على تشجيع المواطنين والمؤسسات والبلديات على استعمال الطاقة الشمسية والطاقات الاخرى الصديقة للبيئة للتخفيف من انبعاثات استعمال الفبول ومشتقاته في انتاج الطاقة. وسوف يستفيدون من مبادرات مؤسسة مخزومي الرائدة في هذا المجال ليعضوا مقترحاتهم قيد التنفيذ فقد قامت المؤسسة بتنفيذ ونشر استعمال هذا النوع من الطاقة في ٣٠ مدرسة وفي عدة بلديات من البقاع الى الجنوب كما نفذت ١٧ فرناً شمسياً في ١٧ قرية لبنانية ودربت على استعمالها.

✓ ثانياً: الحلول المقترحة لادارة كفاءة للنفايات:

يعتبر "الفرز من المصدر" من أنجح الحلول الممكنة وهو يركز على وضع كل نوع من أنواع الفضلات على حدة: فيتم فصل فضلات الطعام لاعادة تدويرها واستخدامها كسماد طبيعي للمزروعات، كما يوضع الورق والكرتون سوية، أما باقي المواد التي تشمل البلاستيك والمعادن والزجاج... فيتم اعادة تدويرها لاستخدامها في الصناعة.

ولمؤسسة مخزومي، وهي عضو في مكتب معلومات المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة MIO والشبكة العربية للبيئة والتنمية RAED، تجربة ناجحة في هذا المجال اذ استطاعت من خلال مبادرة "يلاً نفرز" التي أطلقتها في العام ٢٠١٦ أن تحفز السكان في أكثر من منطقة في بيروت على القيام بفرز النفايات من خلال وضع مستوعبات لتجميعها واعادة تدويرها. كما انها توجهت بحملات التوعية الى بعض المدارس التي أصبحت اليوم تسهم في عملية فرز نفاياتها. لذا لن تتوانى اللائحة عن الاستفادة من هذه الخبرة لتعميم هذه الحلول على صعيد الوطن بشكل اشمل.

اما التفكك الحراري، وهو تقنية للتخلص مما لا يمكن تدويره، معتمدة في معظم بلدان العالم، فلا يجب استعمالها الا في اطار رقابة مشددة تشرف عليها هيئات عالمية ومحلية مشهود لها بالخبرة في هذا المجال.

يعتبر خبراء البيئة أن البيئة في لبنان تمر للأسف الشديد بأسوأ حالاتها، حيث أصبح المشهد البيئي مرعباً للغاية كون لبنان يتربع على عرش المرتبة الثالثة ضمن البلدان الأكثر تلوثاً في العالم.

إن غياب التنظيم والقوانين الصارمة المدافعة عن البيئة تجعل من هذا الموضوع هدفا أساسيا لبرنامجنا الانتخابي. فقد حان الوقت لإيلائه الأهمية القصوى ووضع التشريعات التي تحفظ لنا بقوة القانون حقنا الطبيعي في العيش في بيئة خالية من الملوثات وتضمن لنا حياة خالية من الأمراض المميتة والقاتلة. وهذا سيوفر علينا الفاتورة الصحية العالية وكلفة التدهور البيئي التي يفوق تقديرها المئة مليون دولار سنويا.

ومع العلم ان هنالك مصادر عديدة للتلوث البيئي، رأينا انه من الضروري أن نضيء على ناحيتين نعيشهما يوميا" ونعاني منهما الكثير بشكل مباشر.

١- تلوث الهواء:

تكشف الدراسات عن أن أكثر من ٩٣٪ من سكان بيروت يتعرضون حاليا لأقصى مستويات تلوث الهواء، وان هذا التلوث بلغ ضعف المستوى المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية. وقد ثبت أن ملوثات الهواء، مثل أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة الأخرى، لها صلة واضحة بأنواع مختلفة من السرطان والأمراض المزمنة الأخرى.

٢- النفايات:

يتصور البعض أن النفايات في لبنان هي مشكلة خاصة به. بينما هي في الواقع ملف شائك في كل دول العالم. لكن غياب الحلول الناجعة والفعالة التي تجعل من النفايات مصدراً للطاقة البديلة هو الذي يحولها الى مشكلة بدل ان تكون مصدراً يساعد على تطوير القطاعات التي تهاهنتها الدولة اللبنانية كقطاعي الصناعة والزراعة. كمية النفايات المنتجة في لبنان تفوق المليوني طن سنويا منها حوالي ٦٠٪ منها مواد عضوية (أي بقايا المطبخ من خضار وفاكهة وطعام ..). وحيث أن هذه النفايات تتمر من دون فرز، فإن المطامر تتوسع يوما بعد يوم من دون أية إمكانية لمعالجتها، ومقاومة تأثيراتها السلبية على الحياة البحرية والبرية، مما يضاعف المخاطر على صحة اللبنانيين ويزيد من التلوث البيئي الناجمة عنها.

لاقتصاد يفيد منه جميع اللبنانيين



الطول المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزان

التحديات الأساسية

لدى وصول اعضاء لائحة لبنان حرزان الى الندوة البرلمانية سيبدرون الى الاتي:

يواجه الاقتصاد اللبناني التحديات الاساسية التالية:

- ✓ تخفيض مجمل الدين العام عن طريق مكافحة الفساد المقدر بخمسة مليارات دولار سنويا، وتخفيض المصاريف الادارية غير الضرورية والتي تبلغ قيمتها المليار دولار سنويا، وتطوير القطاعات التي تجفف موارد المالية العامة كالكهرباء على سبيل المثال لا الحصر، وذلك من خلال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص (PPP) حيث يقدم القطاع الخاص التمويل اللازم والمهارات التي تميزه على صعيد حسن ادارة الموارد.
- ✓ حث الجهات الدولية الداعية الى قيام لبنان باستيعاب قاصديه من النازحين الى سداد ما عليهم من واجبات ضرورية لتوفير العناية المطلوبة للنازحين السوريين، حتى لو كان ذلك بالتسديد المباشر غير النقدي ان لزم الامر وذلك بغية التخفيف عن اقتصاد البلد المرهق كما نعلم.
- ✓ فرض نظام غرامات جزائية مرتفعة على الشركات والمؤسسات التي تلجأ الى توظيف عمالة اجنبية غير شرعية.
- ✓ مكافحة الفقر عبر دعوة الحكومة الى تحفيز القطاعات الاقتصادية التي يتميز بها لبنان بقدرة تنافسية، خصوصا في مجال الخدمات والصناعات القائمة على العقل والتخطيط والابداع لتحقيق نمو اقتصادي سليم ومعافى، مع السعي بالتوازي لاحقاق نظام ضريبي اكثر انصافا. النظام الحالي يغالي في اعتماده الضرائب غير المباشرة فينتهي الامر بان يتكلف الاثرياء نسبة اقل مما تتكلفه الفئات غير الميسورة قياسا بمداخيلهم. لا بد من اقامة توازن بين المباشر وغير المباشر في النظام الضريبي المعتمد لضمان اإسهام اكثر عدالة من الفئات الميسورة وإراحة ذوي الدخل المحدود من بعض الاعباء الضريبية التي تهك كاهلهم.
- ✓ التأكد من ان الاستثمارات والحوافز لخلق فرص عمل لن تستثني فئة الشباب وانها لن تفيد مؤسسات لا توظف لبنانيين بالدرجة الاولى والسعي لايجاد حوافز خاصة للمؤسسات التي توظف لبنانيين شباب للمرة الاولى والقيام بالتوازي بالدعوة الى ايجاد تسهيلات مالية للشباب الذين يودون الاستثمار.

- تنامي الدين العام سنة بعد سنة وازدياد العبء المترتب عن تمويله بشكل كبير. يصنف لبنان في المرتبة ١٨١ من اصل ١٨٤ دولة من حيث حجم الدين العام نسبة الى كل مواطن. والواقع ان هذا الدين يستهلك مقدرات الحكومة لخدمته مما يقي اليسير من الامكانيات للاستثمار المنتج الضروري لانعاش الاقتصاد وتجهيز البنى التحتية وتطوير مستوى حياة الناس.
- وجود ١٦ مليون نازح سوري في لبنان يضيق الخناق على بنية البلد التحتية المتهالكة اصلا" كما في حال الطاقة الكهربائية والماء والطرق وعدد كبير من الخدمات المتعلقة بالصحة والتربية وامور كثيرة غيرها.
- وفيما نجد المزيد من اللبنانيين يبحثون عن فرص للعمل نرى السوريين يحصلون في اكثر الاحيان بطرق غير شرعية على وظائف يحرم منها حوالي ٢٥٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ شاب لبناني من مختلف انواع المهارات.
- سنة بعد سنة يتنامى الفقر في البلد. ففي العام ١٩٩٩، كان ٦٠ في المائة من اللبنانيين يملكون اصولا" تتجاوز قيمتها العشرة الآف دولار للفرد الواحد. هبطت هذه النسبة الى ٣٠ في المئة في العام ٢٠١٦ ويمكن اليوم اعتبار ان كل لبناني من اصل ٤ (اي ما مجموعه مليون و ٢٠٠ الف لبناني) في عداد الفقراء.
- ان اقتصادنا الراكد لا يتيح للشبيبة اللبنانية الوافدة الى سوق العمل سنويا" والمقدرة بثلاثين الفا"، الا بحوالي ٥ الاف فرصة عمل، الامر الذي يختر الاكثرية المتبقية من هؤلاء بين الهجرة والبطالة. مما يحرم لبنان من المردود الطبيعي على كلفة التربية والتعليم التي تكبدها على الاجيال فضلا" عن خسارته البشرية والثقافية.

لتربية متكافئة في متناول الجميع تواكب العصر وتزيد من قدرة لبنان التنافسية



التحديات الأساسية

الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حزران

لدى وصول اعضاء لائحة لبنان حزران الى الندوة البرلمانية سيبادرون الى :

التربية من الركائز الاساسية في بناء الاوطان وهي تواجه في لبنان التحديات الاساسية التالية:

- ✓ تسريع اصدار المراسيم التطبيقية لقانون الزامية التعليم ومجانيته الرقم ٦٨٦ وتعديلاته الصادرة عام ٢٠١١!!! الذي يلزم الاهل بادخال اولادهم المدرسة حتى سن ال ١٥ والذي يتيح مساءلة الاهل الذين لا يفعلون ذلك، ورفده بمساعدات للاهل الذين يعانون من ضيق الحال.
- ✓ اقتراحات تؤمن التمويل للبنية التحتية اللازمة للمدارس الرسمية لإحتواء جميع المواد والنشاطات الملحوظة في البرنامج الرسمي وذلك في اطار تكاملي مناطقي او بين الاحياء في المدن الكبرى فيمكن ان يكون الملعب الرياضي في مدرسة والمسرح في مدرسة اخرى قريبة منها، فيستفيد من ذلك طلاب المدرستين. وفي نفس الاطار ايجاد تكامل بين نصاب اساتذة المواد الخاصة والاجرائية بين مدارس متجاورة.
- ✓ اقتراح تشريعات لا تجيز للاساتذة التعليم اذا لم يتموا دورة اعداد اساسي او لم يتخرجوا من كلية التربية على ان يتبع ذلك دورات الزامية لجعل الاساتذة يواكبون التغيرات التي تطرأ في هذا المجال وذلك خاصة فيما يتعلق بالمدرسة الرسمية لانه قد يكون للقطاع الخاص وسائله لاعداد اساتذته.
- ✓ المطالبة باعادة النظر بالمنهج التربوي المتبع وتعديله ليواكب ما يتطلبه العصر من تمكن الطالب من اللغات وتمرسه بالتكنولوجيا الحديثة على ان تتم مساءلة وزارة التربية والمراكز التربوية للبحوث والانماء في حال تخلفها عن ذلك.
- ✓ اقتراح تشريعات لرفد الجامعة اللبنانية بمجلس امانة مكون من شخصيات مرموقة محلية وعالمية تسهل ربط الجامعة بالمجتمع اللبناني وبالمحافل الدولية وتؤمن لها منح مالية لتطويرها وتسهل على مواكبها لآخر تطورات العصر.
- ✓ تشجيع الجامعات وخاصة الجامعة اللبنانية على ادخال اختصاصات جديدة تتعلق بالتكنولوجيا المتطورة والميادين التي اثبت فيها اللبنانيون قدرات تنافسية ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، تصميم الازياء وتصميم المجوهرات. وقد بادرت مؤسسة مخزومي في هذا المجال فوَقَّعت اتفاقية مع الجامعة اللبنانية الاميركية لانشاء مراكز فؤاد مخزومي للابتكار عام ٢٠١٦ على ان يبدأ هذا المركز عمله في نيسان ٢٠١٨ ومن مهماته التدريب والتربية على الابتكار وهو مفتوح لطلاب الجامعة اللبنانية الاميركية ولطلاب الجامعة اللبنانية ولا ضير من تعميم هذه التجربة على مستوى وطني برعاية الدولة.

- أ. عدم شمولها الجميع بشكل متكافئ فظاهرة التسرب المدرسي وخروج الاولاد من المدرسة مرتفعة نسبيا وخاصة لدى العائلات المحدودة الدخل وتصل الى معدل ٤٠,٥٪.
- ب. قصور في التعليم الرسمي؛ على الرغم من ان المنهج الرسمي يلحظ تركيزا على مواد من شأنها تنمية شاملة لشخصية التلميذ وتؤمن تواصله مع التكنولوجيات الحديثة الا ان النقص في التجهيزات وعدم توفر المباني الملائمة للنشاطات الاجرائية كالرياضة والفنون والموسيقى وغياب المحترفات قد اطاح بكل هذه المواد من البرنامج.
- ج. قصور في اعداد الاساتذة: تكتفي مدارس عديدة بشهادة الاجازة لتوظيف الاساتذة لديها علما بأن الاجازة غير كافية لتجعل من المعلم مرييا حيث لا بد له ان يتبع دورات في الاعداد الاساسي وان يتابع ذلك خلال حياته المهنية بدورات تدريبية تسمح له بأن يواكب كل جديد في عالم التربية.
- د. تقادم في المنهج الرسمي: وضع المنهج الرسمي الحالي منذ حوالي عشرين عاما واصبح الآن منهجا متقادما لا يصلح لمواكبة التغيرات السريعة التي طرأت على عالمنا منذ ذلك الوقت وفيما يقوم العديد من مؤسسات التعليم الخاص "بتطعيم" ما ينقص المنهج الرسمي من مواد لمواكبة العصر تبقى المدارس الرسمية أسيرة هذا المنهج مما يندّر بخلق جيل في المدارس الرسمية لا يتألف ومتطلبات العصر.
- هـ. الاختصاصات التقليدية: اعتماد اختصاصات تقليدية في معظم الجامعات مما يحد من قدرة شبابنا التنافسية في اسواق العمل الاقليمية وخاصة بلدان الخليج التي اصبح لها اختصاصات جامعية مماثلة لاختصاصات جامعاتنا.

لتأمين الكهرباء لكل المواطنين بأسعار معقولة وبشكل دائم



الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزانا

التحديات الأساسية

لدى وصول اعضاء لائحة لبنان حرزانا الى الندوة البرلمانية سيبادرون الى التالي:

يعاني المواطن من انقطاع في الكهرباء لعدة ساعات في اليوم وهو بالفعل يدفع ٤ فواتير ثمن حصوله على الطاقة الكهربائية:

- ✓ المطالبة بتسريع استصدار المراسيم التطبيقية للقانون ٤٦٢ الذي يفتح الباب لاستثمارات القطاع الخاص في قطاع الكهرباء لأن لا حلول للكهرباء دون استثمارات جديدة وهي غير متوفرة حالياً لدى الدولة ولدى كهرباء لبنان.
- ✓ اقتراح اسس جديدة لادارة قطاع الكهرباء اذ لا يمكن إيجاد حلول ضمن الاطر الحالية التي اثبتت فشلها على مدى ٢٨ سنة.

هذه الاسس الجديدة تتمحور حول تقسيم قطاع الكهرباء الى ثلاث اقسام:

أ. قطاع الانتاج حيث يفسح في المجال للقطاع الخاص بالشراكة مع الدولة او منفرداً للاستثمار في هذا المجال وادارته وفق ترخيص تمنحه الدولة مقابل عائد معقول لها.

ب. قسم النقل: يبقى في يد الدولة ويمول من عائدات الانتاج فتقوم بتحديث شبكة النقل للتخفيف من الهدر التقني والتمكن من نقل كل الكهرباء الى كل لبنان، ومن الاهمية بمكان ان تعتمد الدولة على تقنية الشبكة الذكية Smart grid التي بدونها لا يمكن نقل الكهرباء المنتجة بوسائل الطاقة المتجددة.

ج. قسم التوزيع: يدار بواسطة القطاع الخاص الذي يتحمل مسؤولية تركيب العدادات الذكية Smart meters التي من شأنها ان تجعل سرقة الكهرباء وعدم تحصيل فواتيرها اموراً شبه مستحيلة. يحصل القطاع الخاص الفواتير لحسابه وليس كما هي الحال اليوم مع "مقدمي الخدمات" المرتبطين بالدولة. ويدفع عندئذ القطاع الخاص مقابل الترخيص له عائداً عادلاً للدولة.

من شأن هذا الحل:

- أ. ان يخفض من التزامات الدولة المالية في قطاع الكهرباء وبالتالي يخفض نسبته من الدين العام
- ب. ان يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الكهرباء وان يفتح المجال لفرص عمل جديدة
- ج. ان يحد من الخسارات التقنية للكهرباء ويحد من السرقات والتمنع عن دفع الفواتير
- د. ان يساهم في خفض فاتورة الكهرباء على المواطن
- هـ. ان يوصل الكهرباء الى بيت كل مواطن دون انقطاع

- فاتورة الكهرباء التي يحصل عليها من كهرباء لبنان
- فاتورة المولد

- كلفة الدين العام حيث يمثل قطاع الكهرباء ٤٦% منه وهو دين سوف تسدده الدولة من جيوب المواطنين
- كلفة نوعية الكهرباء المتدنية التي تصيب الادوات الكهربائية والالكترونية لديه باعطال غير محسوبة

اما مجمل قيمة فاتورة كهرباء لبنان وكلفة المولد فتصل الى ١٢% من دخل الفئات ذات الدخل المحدود وهي نسبة تفوق بضعفين ما نراه في بلاد دخلها القومي مشابه لبلادنا.

ولا تقتصر سلبات الوضع الحالي على المواطنين بل تطال الشركات والمؤسسات التي تترجح تحت ارتفاع كلفة فاتورتها الكهربائية فتضعف قدرتها التنافسية وتضطر الى اقفال ابوابها والهجرة الى بلدان أخرى ما يؤثر سلباً على فرص العمل اللبنانيين.

اما كلفة انتاج الكهرباء في لبنان فتصل الى ١٤ سنتاً للكيلوات الواحد وهو سعر مرتفع بالمقاييس العالمية نتيجة نوعية الفيول المستعمل وعدم استعمال الغاز وفقدان كميات من الفيول المحتسبة كترسبات دون وجه حق. ومما يزيد الطين بلة ان الخسارة التقنية التي تنتج عن نقل الكهرباء تصل الى مستوى ١٥% نظراً لتهاالك الشبكة وعدم تجديدها بينما النسبة المقبولة عالمياً لا تتجاوز ٦%.

ولا ننسى الخسارة الناجمة عن عدم تحصيل الفواتير وسرقة الكهرباء وهي تصل الى حدود ٢٥% بينما لا تتعدى ٢% في مؤسسة خاصة ككهرباء زحلة مثلاً.

كل هذا والمسؤولون يتخبطون في صراع عبثي على النفوذ غير مكثرين بتنفيذ حلول تنهي معاناة المواطنين والمؤسسات وتخفف الدين العام.

تنمية المساحات الخضراء لضمان جودة الحياة للبنانيين



الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حزران

التحديات الأساسية

لدى وصول أعضاء لائحة لبنان حزران الى الندوة البرلمانية سوف يستوحون من خبرة مؤسسة مخزومي الناجحة في هذا المضمار.

فمؤسسة مخزومي معتمدة من قبل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر وقد قامت بمبادرات رائدة من شأنها رفع مستوى الوعي لأهمية المساحات الخضراء، وهي الاولى في الشرق الاوسط التي انشأت غرفة خضراء اختبارية بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والانماء ومجلس لبنان للابنية الخضراء حيث يستطيع زائرو هذه الغرفة اختبار تطبيقات بيئية عديدة وتلمس اهميتها.

كما ان مؤسسة مخزومي انتجت في مشتلها في عكار ١٢,١٠٠,٠٠٠ شتلة خضراء منذ العام ٢٠٠١. وقد قامت بتوزيعها على مختلف أرجاء الوطن وخاصة في المدن الكبرى.

المساحات الخضراء في لبنان أخذت بالتقلص. فوفق وزارة البيئة، بلغت المساحات الخضراء ١٣٪ من مساحة لبنان الاجمالية في العام ٢٠١٥، وما زالت هذه المساحات تتقلص حتى اليوم.

ينذر تقلص المساحات الخضراء بازمات توشك بالخروج عن السيطرة تهدد ثروة وموارد لبنان الطبيعية. فتناقص الاشجار والمساحات الخضراء يحد من المتساقطات، وينذر بانجراف التربة مع المياه، ويضعف القدرة على تنقية الهواء، مما سيقودنا شيئاً فشيئاً الى التصحر.

في العاصمة بيروت، يبلغ معدل المساحات الخضراء لكل من سكان المدينة أقل من ٠.٨ م² بينما الحد الأدنى المقبول الذي كرسته منظمة الصحة العالمية هو ٩ م² لكل فرد. يشكل هذا الامر تهديداً مباشراً لصحة سكان المدينة كما يزيد من تشويه جمالية المدينة ويصورها كأنها غابة أسمنتية.

يتجاهل المسؤولون هذه الوقائع ولا يضعون الحلول لها على لائحة اولوياتهم. لا بل يتركون الكسارات تهش الجبال وخاصة كساؤها الاخضر دونما حسيب او رقيب. كما يعضون النظر عن تطبيق اي معيار من المعايير الدولية التي تشترط تشجير المناطق المحفورة في الجبال، واستخراج الصخور من خلال انفاق لا تمس الكساء الخارجي الاخضر. لذا نرى انه من واجبن القيام بمبادرات عملية على الصعيد الوطني وصوغ قوانين تسمح بتدارك هذه المخاطر قبل ان تستفحل وتصبح واقعا لا يمكن رده.

بناء عليه ينوي اعضاء اللائحة:

- ✓ دعم استحداث غرف خضراء اختبارية أخرى في جميع انحاء البلاد وبالأخص قرب مجلس النواب وذلك لحث المسؤولين على تلمس اهمية المواضيع المتعلقة بالبيئة الخضراء.
- ✓ تحفيز انشاء مشاتل مماثلة لمشمل مؤسسة مخزومي الكائن في عكار تستطيع البلديات والمؤسسات الخاصة والعامة الاعتماد عليها ضمن خطة عامة لمحاربة التصحر في لبنان.
- ✓ تشجيع انشاء ما يسمى بحدائق الجيب Pocket Gardens في المدن الكبرى وخاصة بيروت حيث تضيق المساحات اللازمة لانشاء حدائق عامة كبيرة، تكون المؤسسات الخاصة والعامة شريكة في انشائها. و"حدائق الجيب" هذه هي كناية عن مساحات مشتركة في الاحياء يستطيع المواطنون ارتيادها وكأنها حديقة خلفية لبيوتهم.
- ✓ وضع تشريع يحفز البلديات على تشجير الارصفة.
- ✓ اقتراح قانون يتطلب من الابنية الجديدة (أو التي سيتم إنشاؤها) احتواء مساحات خضراء بنسبة ٩ م² لكل قاطن أو عامل فيها، اسوة بالقوانين التي تفرض على كل الأبنية استحداث مرائب وملاجئ.
- ✓ الحث على الزراعة العامودية او زراعة السطوح بواسطة שתول لا تتطلب ماءً كثيراً ولا عناية خاصة كما هو الحال في مدن كاوساكا في اليابان وسان فرانسيسكو في الولايات المتحدة وروتردام في هولندا وبعض الاحياء المنشأة حديثاً في باريس في فرنسا. إضافة إلى ذلك، يمكن تحويل اسطح البنايات الكبرى الى "حدائق جيب" لارتياها من قبل المواطنين.

مبادرات تعزز شعور المواطن اللبناني بالامان



التحديات الأساسية

الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزاً

لدى وصول لائحة لبنان حرزاً الى الندوة البرلمانية سيبادر اعضاؤها الى اتخاذ الخطوات التالية لتعزيز شعور المواطن اللبناني بالامان.

✓ في موضوع الامن:

سيقترح اعضاء اللائحة التشريعات والانظمة اللازمة لتعزيز الامن الاستباقي، اي الامن الذي يحمي المواطن قبل وقوع الجريمة وهو على نوعين:

✓ الامن التوقعي Predictive Policing: وهو مبني على معطيات احصائية تعمل وفق برنامج معلوماتي متطور يتوقع احتمالات حصول الجريمة او التعدي في اماكن واوقات معينة فيقوم بذلك الى تكثيف دوريات الشرطة في هذه الاماكن والاوقات. بينت الدراسات ان اعتماد هذا الاسلوب يخفف من نسبة الجريمة بحدود 20٪ دونما الحاجة الى اي زيادة في عديد قوى الامن.

✓ الامن المجتمعي Community Policing: يقوم على انخراط افراد من الشرطة في الحياة الاجتماعية للاحياء والقرى من خلال فريق عمل متخصص يتألف والنسيج الاجتماعي فيها مما يسمح له بالاطلاع على المشاكل الصغيرة قبل ان تكبر فيقوم بحلها على طريقة شيخ الصلح او انذار من يفتعلها او ابعاده عن بعض الاماكن فيرتدع.

✓ في حكم القانون

يمكن تعزيز حكم القانون من خلال:

دعم استقلال القضاء وتحسين العدالة

كلما كان القضاء مستقلاً كلما شكل ذلك حصناً للعدالة ويوفر الدعم لتطبيقها. من هنا سوف يعتمد اعضاء اللائحة على تعديل القانون الذي يرعى تعيين القضاة بحيث يصبح هذا التعيين مناصاً بمجلس القضاء الاعلى دون غيره ويكون له سلطة تسريح القضاة والبت بروايتهم ومخصصاتهم وترقيتهم ونقلهم الخ... من شأن هذا التعديل صيانة استقلالية القضاء المنصوص عنها في الدستور ليصبح رأس حربة ضد الفساد والتجاوزات والاخلال بالقوانين على مختلف المستويات.

تطبيق القوانين بشدة ودون تمييز:

لا بد للقضاة من التشدد في تطبيق القوانين واتباع مبدأ الثواب والعقاب ومعاملة الجميع سواسية امام القانون مهما علا شأنهم ومهما كانوا "محميين" دون اي تراخ او تمييز او مراعاة لاي كان. لذلك سوف يقوم اعضاء اللائحة بالتشجيع على تنفيذ القوانين ومتابعة عمل كافة الاجهزة الرقابية. كما انهم سوف يبادرون الى سد اي فراغات تشريعية او غموض تشريعي يستطيع من خلاله المنتفذون التدخل لتعطيل او تحوير تنفيذ حكم القانون. ولا ننسى مبدأ ان العدالة المتأخرة غير منصفة، لذا سوف يعملون على مساعدة القضاء على انجاز مهمته دون تأخير.

إن شعور المواطن بالامان ينبع من ثقته بأن الدولة قادرة على حمايته من التحديات وان القضاء قادر على الاقترصاص من المعتدين واعطاء كل صاحب حق حقه.

اما في الحماية من التحديات فقد نجحت القوى الامنية في مكافحة الارهاب وفي القبض على المجرمين والمعتدين بسرعة قياسية لكنها لم تستطع حماية المواطن من الجريمة بحد ذاتها. ونحن اليوم نشهد تصاعد وتيرة انواع من الجرائم غير معهودة في لبنان فترى مثلاً "زوجاً" يردي زوجته على قارعة الطريق، و"جاراً" يقتل جيرانه لخلاف على عواء كلب، و"نرى شخصاً" يقتل شخصاً آخر امام مئات من المواطنين لخلاف على اولوية مرور. كما اننا نرى اناساً يهربون مواطنين آخرين بالضرب والاهانات ويعتدون على مؤسسات دونما عقاب لانهم "محميون".

اما في تطبيق حكم القانون فيبين مؤشّر حكم القانون لـ "مشروع العدالة العالمية" وهو هيئة عالمية ترمي الى تعزيز تطبيق القوانين حول العالم في احصائياته لعام 2017. ان لبنان يقع في المرتبة 87 من 113 بلداً وفي المرتبة 6 من أصل 7 بلدان في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا من حيث حسن تطبيق القوانين.

وقوع لبنان في هذه المرتبة يشير الى ضعف حكم القانون وخاصة في ما يتعلق بالقوانين و"المحميين" مما يقود بعض المواطنين الى "تحصيل حقهم بيدهم" وانكفاء البعض الآخر عن احترام القوانين ولو عن طريق المناورة والمداورة.

برنامج متدرج للتوصل الى رعاية صحية شاملة لكل اللبنانيين



الحلول المقترحة من قبل لأئحة لبنان حزران

التحديات الأساسية

سبق لمؤسسة مخزومي في السنوات العشرين الأخيرة أن قامت بتغطية ٦٥٠ ألف خدمة عينية صحية ووضعت نفسها في طليعة الناشطين لرفع نسبة الوعي والإدراك في مواجهة أمراض اصابت الآلاف من الناس. تقوم المؤسسة بخطوات استباقية للوقاية من أمراض القلب والأمراض المزمنة وسوء تغذية الأطفال، وهي تبالغ نحو ٥٦٠٠ شخصاً في السنة. ولكنه يستحيل على أي جهة خاصة ان توفر التغطية الوقائية الشاملة وأن تبلسم آلام جميع المرضى المحرومين من العناية الصحية.

لذلك ولدى وصول اعضاء لائحة لبنان حزران الى الندوة البرلمانية سيبادرون الى:

✓ رفع نسبة الوعي حول الوقاية الصحية، وتعزيز التربية الصحية حفاظاً على عافية المواطنين ورفاهيتهم طوال عمرهم إذا أمكن. وهذا الشأن يمكن إنجازه عبر تفعيل قوانين تجند وسائل الإعلام وقطاع الإعلان لهذا الهدف، وعبر إيجاد حوافز تساعد على الترويج للوعي الصحي في المدارس والبلديات والشركات والأندية.

✓ تأمين إنتشار أكثر كثافة لمراكز الرعاية الصحية الأولية ما دامت خدمات الوقاية والتشخيص المبكر تحصل فيها. عندنا اليوم ٢٠٨ مراكز موزعة بشكل غير متكافئ بين مختلف المناطق اللبنانية، وهي تفتقر إلى التجهيز المناسب وإلى الجهاز البشري الكافي والمؤهل على مدار الساعة. هدفنا ان نصل الى ٢٥٠ مركزاً للرعاية الصحية الأولية موزعة بشكل متوازن على الاراضي اللبنانية بحيث يسهل وصول ٢٠٠٠٠ مواطن لبناني الى كل منها، على أن تحظى هذه المراكز بتجهيز وطواقم عاملة قادرة على توفير جميع الخدمات الأساسية للرعاية الصحية الأولية.

✓ دعم مراكز الرعاية الصحية الأولية عن طريق إيجاد مستشفى حكومي عام في كل قضاء على ان تلجأ هذه المستشفيات الى الاستعانة بالمستشفيات الخاصة المجاورة لها لتخفيض كلفتها وذلك كلما دعت الحاجة لقاء مصاريف تسدد عند كل حالة وفق حجمها وظروفها.

✓ تشجيع مستشفيات الرعاية الثالثة أو المتقدمة على الدخول في تكامل مناطقي لتوفير خدمات طبية في الحالات التي تتطلب تقنية وتخصص عال أذ غالباً ما تكون تلك الخدمات باهظة الثمن نظراً إلى غلاء الكلفة التكنولوجية وإرتفاع تعرفة الخبرات الخاصة في هذه المجالات.

✓ تشبيك مراكز الرعاية الصحية بحيث يكون لكل مواطن لبناني بطاقته الصحية المتضمنة تاريخه الطبي مع حقوقه في الإستفادة العلاجية بمن فيهم من هو مؤهل للمساعدة من قبل وزارة الصحة بحيث لا يجد أي مريض أو مصاب نفسه على وشك الموت قرب مدخل المستشفى بانتظار موافقة أو مؤونة مالية أو تغطية.

✓ فتح الأبواب للصناعة الصيدلية اللبنانية الممتازة كي تسد المزيد من احتياجات سوقنا المحلية مما يعني إستيراداً أقل للعقاقير وكلفة أدنى للتداوي. في الوقت نفسه لا بد من مقارنة أسعار الأدوية المستوردة مع مثيلاتها في البلدان المجاورة لإبقاء تلك الأسعار تحت المراقبة والتحكم المسؤول.

نشاهد يوماً بعد يوم المزيد من حالات الموت المأسوية على أبواب المستشفيات بسبب رفض إستقبال المرضى أو المصابين. ويعود ذلك الى انه وفق افضل التقديرات لا توجد تغطية صحية لنصف المواطنين ما يجعلهم عرضة لمأس من هذا القبيل. فيما الدولة اللبنانية عاجزة عن تأمين التغطية الصحية الشاملة للمواطنين نظراً لارتفاع كلفة الرعاية الصحية والظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان. أما ارتفاع الكلفة المالية للرعاية الصحية فمرده إلى الآتي:

- الإنفاق الزهيد جداً على الطب الوقائي (٥ في المائة) والتركيز على الطب العلاجي فيما المطلوب التركيز على الطب الوقائي حتى تتجنب الكلفة العالية للطب العلاجي وهذا مثبت في دراسات عديدة منها، على سبيل المثال لا الحصر، دراسات في الولايات المتحدة الاميريكية تشير إلى أن كل دولار ينفق على وقف التدخين مثلاً يقابله ما لا يقل عن ٤ دولارات من الوفر في تكلفة العلاج من مضار التدخين.
- عدم الإنفاق الكافي لإستباق الأمراض أو رصد اشارتها باكراً كي لا تؤدي إلى تعقيدات حادة تقتضي جراحة أو علاجات مكلفة (كما في حالات عملية القلب المفتوح والسرطان وغيرها) .
- إزدواجية الآلات والتقنيات العالمية المتطورة في المستشفيات عوض عن التكامل فيما بينها مما يقود إلى إرتفاع هائل في كلفة معالجة الأفراد، ويؤدي بالتالي إلى فاتورة صحية باهظة.
- إن ٨٠ في المائة من العقاقير المعتمدة مستوردة من الخارج وهي تشكل ٣٠ في المائة من مجمل الفاتورة الصحية. علماً بأن أسعار هذه العقاقير نجدها في لبنان أغلى منها في بلد المنشأ وتنفوق اسعارها بكثير ما نجده في الدول المجاورة.

لتأمين مياه سليمة بالكميات الكافية الى منازل اللبنانيين



التحديات الأساسية

الحلول المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزان

لدى وصول اعضاء لائحة لبنان حرزان الى الندوة البرلمانية فانهم سيبدرون الى التالي:

✓ في معالجة هدر المياه والاستفادة القصوى منها

- أ. متابعة موضوع تركيب العدادات بالسرعة اللازمة على جميع الاراضي اللبنانية، فمع وجود عداد عند المصدر وعداد عند المنزل يسهل ضبط مكامن الهدر بين الاثنين وبالتالي تسهل معالجته مما يزيد من الكميات المتوفرة لاستهلاك المواطنين.
- ب. تشجيع وإيجاد التشريعات اللازمة للتحفيز على استعمال الطرق الحديثة للري عن طريق الرش او عن طريق التنقيط.
- ج. تحفيز المنازل التي تحيط بها حدائق على اعتماد محطات تكرير صغيرة لمياهها المبتدلة واستعمال المياه المكررة في عملية الري مما يقتصد من استهلاك المياه ويسهم في التخفيف من التلوث.
- د. إيجاد نظام سدود ومن الافضل سدود صغيرة للاحتفاظ بالقدر الاكبر من المياه لكي لا تذهب هدرًا في البحر.

✓ في مكافحة التلوث والحد منه

- أ. المطالبة بتحسين القنوات التي تصل فيها مياه الشفة الى المواطنين والحرص على تجديدها بما يمنع الملوثات من التسرب اليها ويمنع تسرب المياه منها.
- ب. مراقبة ومتابعة استعمال المساعدات التي تصل الى لبنان بغية تجهيزه بشبكات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي حيث شكا الفرنسيون مراراً من عدم وضع محطات التكرير التي مولوها وانشأوها في الخدمة.
- ج. تسريع استصدار قانون شرعة المياه (كود المياه) الذي يدرس حالياً في المجلس النيابي والذي وضعته فرنسا بناءً على طلب لبنان عام 2005!!! والعمل على وضع المراسيم التطبيقية لتفعيله باقصى سرعة ممكنة.
- د. وضع تشريعات تلزم المؤسسات الملوثة باتخاذ التدابير اللازمة لتنقية مخلفاتها قبل تفرغها في الطبيعة او في شبكات الصرف الصحي.
- هـ. قوينة متشددة لاستعمال المبيدات حيث ان سمومها ترسب في المزروعات والتربة والمياه وتنتقل عبر الأكل والشرب الى المواطن اللبناني فتهدد صحته وصحة عائلته.

يعاني المواطن اللبناني من شح شديد في المياه التي تصله عن طريق مصالح المياه ويشكو ايضاً في احيان عديدة من تلوث هذه المياه مما يهدد صحته وصحة عائلته في الصيف.

امام هذا الواقع يجد نفسه مرغماً على شراء المياه من مصادر خاصة فتزداد اعباء معيشته الصعبة دون وجه حق. تكمن المشكلة اساساً في اهمال المسؤولين لهذا القطاع الحيوي وغياب التعاطي معه بالجدية التي يستحقها ويظهر ذلك من خلال أمرين اساسيين:

أ. غياب اي جهود ملموسة للحفاظ على الثروة المائية والحرص على حسن توزيعها. لبنان ينعم بكمية كبيرة نسبياً من المتساقطات تزيد عن حاجات سكانه لكن قسماً كبيراً منها يذهب هدرًا الى البحر اما ما يتوفر منها لمنظومات مياه الشفة فان 40% منها مفقود لأسباب ادارية ولعجز عن ضبط السرقات. أضف الى ذلك ان طرق الري التقليدية التي تعتمد "القنايات" او الري بالاغراق تسبب هي ايضاً بفقدان قسم آخر من المياه المتوفرة.

ب. غياب التصدي الجدي لمشكلة تلوث المياه حيث يقدر الخبراء ان 90% من المياه المبتدلة لا تجد طريقها الى الصرف الصحي والباقي لا يجد محطات تكرير جاهزة لمعالجته فيلوث التربة والبحر والمياه الجوفية. ولا يوجد أنظمة وروادع كافية لمنع المؤسسات الخاصة وبشكل محدد أكثر المؤسسات الصناعية من رمي مخلفاتها دون معالجة في المياه والتربة.

ينتج عن ذلك تلوث كبير في المياه والتربة والمزروعات والمياه الجوفية ويتسلل هذا التلوث الى اقية مياه الشفة نظراً لتقدمها. كل ذلك يقود الى ارتفاع نسبة الامراض الخطيرة كالسرطان وغيره وقد رأينا نسب غير معقولة من السرطان في القرى القريبة من نهر الليطاني الذي "اكتشف" المسؤولون أخيراً ان نسبة التلوث فيه بلغت مستويات غير مسبوقة عالمياً فتهافتوا لايجاد حلول لم نجد لها حتى الآن أثراً فعالاً.



لقوانين تحافظ على حقوق المرأة ودورها في المجتمع



الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزان

التحديات الأساسية

لدى وصول أعضاء لائحة لبنان حرزان الى الندوة البرلمانية سيبدرون الى:

- ✓ طلب الحفاظ على حقبة وزارة شؤون المرأة على ان تكون بعهدة امرأة.
- ✓ اقتراح وجود هيئة حوار دائمة حول شؤون المرأة تضم جميع المعنيين من ممثلين للقرار السياسي والهيئات الدينية والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والهيئات المدنية الناشطة في مجال حقوق المرأة.
- ✓ اقتراح قانون للجنسية يسمح للمرأة اللبنانية باعطاء الجنسية لاولادها اسوة بالرجل.
- ✓ اقتراح قوانين لسد الثغر في القانون الحالي لحماية المرأة وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري بما يسمح بان يلقي المعتنف والمعتدي العقاب الرادع.
- ✓ اقتراح تشريعات لتطوير قانون العمل بما يسمح بحماية المرأة من التحرش الجنسي وبعدم ممارسة التمييز الجندري تجاهها في اماكن العمل.
- ✓ في الكوتا النسائية: مركز القرار الاجرائي هو في مجلس الوزراء لذلك نرى انه طالما لم تجد النساء طريقها الى مجلس الوزراء فعبثا" نحاول ايجاد كوتا نسائية على مستوى النواب لذلك سنعطي الاولوية للمطالبة بكوتا نسائية في مجلس الوزراء.

لئن حصل تقدم ملموس في السنوات الماضية في مجال القوانين التي تحافظ على حقوق المرأة ودورها في المجتمع فان ذلك لم يمنح حتى الآن المرأة اللبنانية كافة حقوقها لذا وجب متابعة المسيرة لبلوغ الهدف المرتجى. اما التحديات الاساسية التي تعترض هذه المسيرة فهي:

- o قانون الجنسية: لا يسمح للمرأة باعطاء الجنسية لأبنائها وفي ذلك عدم مساواة بحقوق الرجل.
- o قانون حماية المرأة وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري صدر هذا القانون في ٢٠١٤/٥/١٥ وذلك بعد مشورات وبعد الخضوع لتعديلات واسعة افرغته من العديد من معانيه وزخمه، وبخاصة، افرغته من بعده المتصل مباشرة بالعنف ضد المرأة والفتاة، وقد تضمن هذا القانون مواد وتعابير تم التحفظ عليها من قبل الهيئات النسائية.
- o قانون العمل: أهم انجاز في السنوات الاخيرة كان تعديل اجازة الامومة فأصبحت عشرة اسابيع براتب كامل للموظفة والاجرة على حد سواء وللمرأة العاملة في القطاع الخاص. لكن قانون العمل لا يحوي حتى اليوم مواد خاصة تحمي المرأة من التمييز الجندري في مكان العمل ولا يفرض المساواة بين المرأة والرجل من حيث الراتب حين تؤدي المرأة نفس عمل الرجل ولا يحتوي على عقوبات تردع التحرش الجنسي.
- o الكوتا النسائية: لم يحمل قانون الانتخابات الصادر في العام ٢٠١٧ (٤٤/٢٠١٧) اي جديد بالنسبة للمرأة. وفي حين تقدمت الحكومة سابقا" بمشروع لقانون الانتخاب يتضمن كوتا للمرأة، رفض مجلس النواب اقرار الكوتا. وقد بقي مشروع القانون في التداول لعدة سنوات وشاركت النساء في بعض مداولات اللجنة الخاصة بقانون الانتخاب وأسمنت وعودا" كثيرة. لكن القانون الاخير لم يحمل اي تدبير خاص من اجل التسهيل على المرأة اللبنانية المشاركة الفعلية في الانتخابات تمهيدا" لدخولها الى المجلس النيابي.